إن الوحدة جاءت وتحققت كترجمة لأهداف الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر وأكتوبر)

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الخميس 4 يونيو 2009 م - العدد (14489) السنة الحادية و الأربعون

المؤتمر الفرعي الأول للمحليات في عيون قيادات محلية بحجة:

مؤتمر المحليات يأتي تتويجا لنجاح تجربة المجالس المحلية

"الثأر والمشاريع الإستراتيجية وقضايا المرأة " تحديات يجب الوقوف عليها أمامها

تظل التجارب الحياتية محط تجديد ومراجعة وتقييم خصوصاً تلك التي أثبتت الأيام نجاحها وعملت على تقديم العديد من الخدمات الإنسانية المختلفة في شتى المجالات والمستويات ، وتجربة المجالس المحلية التي تفردت بها الجمهورية اليمنية من بين دول المنطقة، مثلت نقلة نوعية كبيرة على طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات والانتقال إلى اللامركزية .

حجة / عبدالواسع راجح

وبعد مضي أكثر من ثمان سنوات من هذه التجربة الرائدة كان لابد من وقفة جادة لتقييم مسيرتها الماضية وأهم الجوانب الإيجابية لتعزيزها والسلبية لتعديلها من خلال عقد المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية بمشاركة واسعة من أعضاء السلطات المحلية على مستوى المحافظات والذي سينعقد خلال هذا الأسبوع ، وقبل انعقاد مؤتمر المحليات ياترى ما الذي يتطلع له أعضاء السلطة المحيلة والقيادات الإدارية في محافظة حجة من هذه التظاهرة الديمقراطية الجيدة لتحققه على مختلف الأصعدة الاجتماعية ؟ " 14 أكتوبر" طرحت هذا التساؤل أمام عدد من قيادات السلطة المحلية ومدراء الإدارات المختلفة والأكاديميين وغيرهم في محافظة حجة وخرجت بهذه الحصيلة :

وفي مطلع هذه العجالة كانت وقفتنا مع وكيل المحافظة الأخ / جمال ناصر العاقل ، الذي قال بأن تجربة السلطة المحلية برمتها مثلت نجاحا كبيرا وإنجازا باهرا في مسيرة العمل السياسي والإداري ما كان له أن يتحقق إلاّ في ظل قيادة حكيمة وواعية بقيادة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - حفظه الله - الذي كان يمتلك رؤية ثاقبة عندما اتخذ هذا القرار القاضي بانتخابات المجالس المحلية وتشكيلها على مستوى المحافظات والمديريات ، ونحن نقف أمام عتبات المؤتمر الفرعي الأول لهذه التجربة نتطلع بأن يعي المشاركون في المؤتمر بالمهمة التي من أجلها جاء وأن يتفاعلوا ويثروا النقاش الفعال والجاد والإيجابي لوضع الرؤى المستقبلية للعملية التنموية بالمحافظة والاستفادة من إيجابيات التجربة السابقة ، كما أن المؤتمر الفرعي بمحافظة حجة سيقف أمام عدد من القضايا المهمة على طريق القضاء على الفقر والبطالة وإنعاش المحافظة اقتصاديا وغيرها من القضايا الجوهرية .

الأخ علي صالح سنحان -مدير عام مكتب وكالة الانباء اليمنية سبأ - عبر عن سعادته في نجاح التجربة الديمقراطية بعد مرور تسعة عشر عاما من تاريخ الجمهورية اليمنية التي مثلت الحرية الصحفية والديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة من اهم المرتكزات التي قامت عليها الوحدة اليمنية المباركة ، كما أن تلك القضايا تشهد يوما بعد آخر نموا وتجددا ونقاء ، بفعل التجارب المتقادمة والمتراكمة لها على مر السنوات الماضية ، مشيرا إلى أن مؤتمر المحليات الفرعي الأول يأتي تتويجا لتجربة المحليات أمام ما حققته خلال الفترة الماضية على صعيد القفزة النوعية التي حققتها في مجال النهوض بالبنية التحتية التسريع بالمشاريع التنموية في مختلف المجالات والتي تنعم بها محافظة حجة في شتى مناطقها شامخة وشاهدة تمحو نكران الجاحدين ، داعيا المشاركين إلى ضرورة الوقوف أمام قضايا جوهرية عديدة والتي من أهمها وضع القرارات التي من شأنها التوجه نحو المشاريع العملاقة وإنشاءها في المحافظة التي تستوعب آلاف العاطلين وتحسن من مستوى دخل أسرهم لتنتشلهم من الفقر ، إلى جانب النهوض بالجانب الزراعي والحيواني بحكم أن معظم أبناء المحافظة يعتمدون في دخلهم على هذين الجانبين .

ونظرا لما تمثله ظاهرة الثارات القبلية والمشاكل الاجتماعية المختلفة من عائق كبير أمام سير العملية التنموية يؤكد الأخ يحيى فقيه -رئيس لجنة التخطيط والمالية بمديرية قارة - على اهمية أن تأخذ هذه القضية مساحة كبيرة من أعمال المؤتمر الفرعي للمحليات ووضع الحلول المناسبة والجوهرية لها وصولاً للقضاء عليها من خلال عدد من القرارات القابلة للتنفيذ والعمل على تبنيها بما ينعكس على سير العمل التنموي بالمحافظة ويخلق الألفة والإخاء بين القبائل المتناحرة خصوصاً وان هذه الظاهرة قد أخذت الكثير من أرواح المواطنين الأبرياء ومزقت أواصر الإخاء بين المواطنين.

الأستاذة نوال الحوثي - عميد معهد أروى التقني- من جهتها ركزت على قضايا تنمية القدرات البشرية لأبناء المحافظة نساء ورجالا من خلال الإهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني حتى ينعكس على الحد من الفقر المنتشر بين المواطنين من خلال تعليمهم مهن حرفية تكسبهم لقمة العيش ، داعية المؤتمر الفرعي أن يقف أمام تلك القضية إلى جانب قضايا مهمة في مختلف المجالات مشيرة إلى ان تجربة المحليات مثلت إنجازا عظيما سيعمل على تطوير المحافظات من خلال الإستفادة من قياداتها وكوادرها في شتى المجالات .

رئيس لجنة التخطيط والمالية بمديرية نجرة - قال بأنه يتطلع إلى مناقشة العديد من القضايا الجوهرية خلال هذا المؤتمر وأن تكون هذه المحطة جادة على طريق الإصلاحات الشاملة لمختلف الاختلالات التي تعاني منها مختلف المؤسسات والمكاتب الحكومية خصوصاً ، مستبشرا بنتائج المؤتمر القادم للخروج بحلول مناسبة لكثير من الاشكالات التي تواجه وتعيق المجالس المحلية بالمديريات على وجه الخصوص .

وعلى صعيد قضايا المرأة دعت الأخت بشائر الشرفي -مديرعام تنمية المرأة بديوان المحافظة - إلى أهمية أن يولي مؤتمر المحليات بحجة اهتماماً بالغا بقضايا المرأة والنهوض بمستواها التعليمي والصحي والاجتماعي وتحقيق مبدأ الشراكة في العمل التنموي بين الرجل والمرأة من خلال إتاحة الفرصة أمام العديد من المؤهلات وذات الكفاءات من النساء لقيادة مناصب إدارية اكثر وأوسع ، مشيرة إلى أن المرأة بمحافظة حجة قد أثبتت نجاحا كبيرا في المرافق التي تولت إدارتها مثلت شهادة واقعية وعملية على قدرتها في الإسهام الفعال في بناء الوطن إلى جانب أخيها الرجل ، مشيدة في الوقت ذاته بالدعم والمساندة التي توليها قيادة المحافظة بقيادة المهندس فريد أحمد مجور محافظ المحافظة لهذا القطاع الواسع والمهم في محافظة حجة ، متمنية للمؤتمر النجاح والخروج بقرارات جيدة.

- عضو المجلس المحلي بمديرية المحابشة حسين أحمد راجح من جهته أكد أن ما تحقق من منجزات تنموية وخدمية في ظل تجربة المجالس المحلية -رغم أنها كانت قليلة الصلاحيات خلال الفترة الماضية - يعد نجاحا حقيقيا لهذه التجربة ، متمنيا بأن يتحقق حلم الحكم المحلي واسع الصلاحيات على مستوى المديريات مع استمرار المتابعة والتقييم اولا بأول لكافة الخطوات التي تقوم بها المديريات من قبل قيادة المحافظة كون التجربة بالنسبة لهم جديدة وهم بحاجة لمزيد من التاهيل والتقييم والتصحيح للأخطاء أولا بأول بدلا من تراكمها حتى تصبح ورما يصعب علاجه.

ولما للثقافة من أهمية في توعية المجتمعات في شتى المجالات يؤكد مديرعام فرع الهيئة العامة للكتاب فضل عنتر على أهمية أن يولي المؤتمر الفرعي للمجالس المحلية قضية نشر المعرفة والثقافة الوطنية على وجه الخصوص بما يخدم العملية التنموية من خلال تبني إنشاء مراكز ثقافية ومكتبات علمية وثقافية متنوعة ومراكز تهتم بالفنون التشكيلية والرسوم المتنوعة الرمية إلى تعزيز التوجهات الثقافية كون من يمتلك المعلومة يمتلك القرار.

جمال ناصر

محمد صبار الجماعي

علي صالح سنحان

تجربة السلطة المحلية في محافظة حضرموت

سيئون / أحمد سعيد بزعل

يقوم نظام السلطة المحلية في محافظة حضرموت بمقتضى القانون رقم (4) لعام 2000م على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وعلى أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المحلية المنتخبة ومن سلطات هذه المجالس اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدات الإدارية وممارسة دورها في عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية وكذا الرقابة الشعبية والأشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية ومساءلتها ومحاسبتها.

تتألف السلطة المحلية من رئيس الوحدة الإدارية (المحافظة/ المديرية) والمجلس المحلي (للمحافظة / للمديرية) والأجهزة التنفيذية للوحدة الإدارية .

ويتكون المجلس المحلي للمحافظة من مجموع الأعضاء المنتخبين من المديريات للمجلس ويترأس المجلس محافظ المحافظة وهو رئيس السلطة المحلية ويحدد قانون السلطة المحلية مهام واختصاصات المجلس في (31) مهمة يمكن إجمالها بصورة عامة في اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية وتنفيذها والرقابة الشعبية والأشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية ومساءلتها ومحاسبتها وتعتبر الهيئة الإدارية والتي يترأسها المحافظ رئيس المجلس وتضم في عضويتها الأمين العام للمجلس ورؤساء الثلاث اللجان التخطيط والمالية والخدمات والشؤون الاجتماعية مسؤولة عن إدارة وتسيير أعمال المجلس بين دورات الانعقاد ودراسة وإقرار مشاريع جدول أعمال المجلس ودراسة ومناقشة مشروعات خطة التنمية والموازنة السنوية والحساب الختامي للمحافظة وعرضها على المجلس وبقية المهام المنوطة إجمالا بالمجلس.

المحافظ هو رئيس الجهاز التنفيذي للمحافظة ويتبع له وكيل المحافظة الذي يختص بمهام إشرافية على أنشطة قطاعية أو شؤون عامة في نطاق جغرافي معين ويكون للمحافظة مكتب تنفيذي برئاسة المحافظ ويضم في عضويته أمين عام المجلس المحلي ووكيل المحافظة ومديري الأجهزة التنفيذية بالمحافظة وتتكون الأجهزة التنفيذية من إدارة المحافظة ومكاتب الوزارات والمؤسسات العامة والمؤسسات المحلية وتوجد فروع لبعضها في المديريات وتخضع للأشراف من قبل المكاتب في مركز المحافظة .

تكون للمحافظة موارد مالية محلية تجبى في المديريات ولصالحها, وأيضا موارد مشتركة على مستوى المحافظة وتجبى في المديريات ولصالح المحافظة ككل وتوزع بنسبة (25%) لصالح المديرية التي تم التحصيل فيها و(25%) لصالح نشاط المحافظة وتوزع النسبة الباقية (50%) بالتساوي على بقية المديريات وهناك أيضا موارد عامة مشتركة تجبى مركزيا باسم التعاون والمجالس المحلية وصناديق التطوير المحلية و(30%) من الموارد السنوية لصناديق صيانة الطرق وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وصندوق رعاية النشء والشباب على أن تخصص لذات الإغراض وأخيرا الدعم المركزي السنوي للمحافظة من مصادر مركزية .

يؤكد قانون السلطة المحلية على أن يكون للمحافظة ومديرياتها خطة وموازنة سنوية مستقلة وان تنشأ على مستوى المحافظة لجنة تسمى لجنة الخطة والموازنة تتولى تحليل ومراجعة مشاريع التقديرات للموازنات الخاصة بالوحدات الإدارية ومراجعة الخطط الاستثمارية وخطة القوى الوظيفية وتنسيق وتجميع الخطط والموازنات على مستوى المحافظة في هيئة خطة وموارنة موحدة .

الواقع الراهن

تعتبر المجالس المحلية بالمحافظة بعد الانتخابات العامة الأخيرة مكتملة العدد والهيئات تمارس مهامها وفق الإمكانيات والقدرات وتتفاوت قدرات المجالس المحلية في المديريات .

تتكون الأجهزة التنفيذية في مركز المحافظة من مكاتب للوزارات الرئيسية وأهمها المكاتب التالية (التربية والتعليم - الصحة والسكان - الشؤون الاجتماعية والعمل - الصناعة والتجارة - الأشغال العامة والطرق - الزراعة والري - الثروة السمكية - الاتصالات وتقنية المعلومات - التخطيط والتعاون الدولي - النقل - المالية - الثقافة - الأعلام - التعليم الفني - الخدمة المدنية - الإحصاء) إلى جانب مكاتب للمؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي .

وتوجد نفس المكاتب تقريبا في مديريات الوادي والصحراء باستثناء مكتب الثروة السمكية نظرا لخصوصية المحافظة الجغرافية .

وعن ابرز مشكلات المكاتب على مستوى مركزي المحافظة (المكلا وسيئون) التي جاءت في إستراتيجية النمو والتخفيف من الفقر 2007/ 2015 م لمحافظة حضرموت المعدة من قبل مكتبي التخطيط والتعاون الدولي بساحل ووادي حضرموت بالتعاون مع مؤسسة التعاون الفني الألماني (جي تي زد) وهي مرجعي في كتابة هذه المادة التي تشير إلى أن المركزية الشديدة وعدم التناسب بين الدرجات الوظيفية المعتمدة والتوسع في القطاعات الخدمية كالتربية والصحة عدم كفاية مخصصات التشغيل والنقص الحاد في الكادر الفني المؤهل والمدرب ومن المشكلات كذلك صعوبة الأشراف على المديريات النائية بسبب بعدها عن المركز أو بسبب وعورة الطرق .

وتختلف وضعية المكاتب التنفيذية في المديريات فالبعض منها في وضعية جيدة نسبيا بوجود معظم هذه المكاتب بها ولكن الكثير من المديريات مثل مديريات (سقطرى وحجر وبيعث والضليعة والسوم وعمد) والمديريات الصحراوية مثل (العبر والقف وثمود وزمخ ومنوخ تعاني من قلة عدد الإدارات التنفيذية وفي نفس الوقت من نقص الكادر وكذا عدم وجود خريجين من أبنائها .

وتعاني المكاتب ذات الصلة الوثيقة بالتنمية المحلية مثل الأشغال العامة والطرق والمياه والكهرباء و الاتصالات والتربية والصحة والشؤون الاجتماعية على مستوى مركزي المحافظة وبالأخص في المديريات من مشكلات حادة لا تساعد على تنفيذ وتطوير الصلاحيات المحلية ومن ابرزها قصور في الكادر الفني والإداري المؤهل في المديريات وتدني قدرات للتشغيل بسبب ضعف التجهيزات من المعدات وقطع الغيار ووسائل تنفيذ الأعمال والمشروعات الخدمية المحلية والصيانة وقلة الخانات الوظيفية .

حدث بعض التحسن في مستوى تحصيل الموارد المالية المحلية بعد استكمال افتتاح المكاتب المحلية للإيراد في كثير من المديريات وتعزيزها بالأعداد اللازمة من الوظائف واستمرار عقد الدورات التدريبية للقائمين بأعمال التحصيل ودعمها بكثير من احتياجات من الأثاث واللوازم المكتبية ومن الأمور الايجابية بوادر التراكم في الخبرة لدى القائمين بأعمال التحصيل وكذا لدى أفراد السلطة المحلية وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ تحصيل الموارد المحلية ألا أن هذه الأجهزة تواجه عدة صعوبات ابرزها تحويل بعض الرسوم المحلية إلى رسوم مركزية , إصدار قوانين بإعفاء الرسوم المحلية رغم وجودها في قانون السلطة المحلية , إصدار بعض التراخيص من المركز رغم كونه إيرادات محلية وعدم تحويل العائد لصالح إيراد المحافظة , غياب التنسيق بين المكاتب الإدارية في طريقة التحصيل , ضعف قدرة أعضاء المجالس المحلية وعدم الإلمام بالأنظمة والقوانين .

وبمقتضى قانون السلطة المحلية تعد المحافظة الخطة الاستثمارية السنوية وخطة القوى الوظيفية والموازنة السنوية وتقوم المكاتب المعنية(التخطيط والتعاون الدولي والخدمة المدنية والمالية) بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى ذات العلاقة والمديريات بوضع هذه الخطط .